



الجمهورية اللبنانية



شعوب متمكنة  
أمم صامدة.

برعاية دولة رئيس مجلس النواب

ورشة عمل حول

دعم تنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان

مجلس النواب، الخميس، 5 كانون الأول 2013

كلمة وزير العدل النقيب شبيب قرطباوي

سعادة النائب ياسين جابر ممثل دولة الرئيس نبيه بري،

معالي الوزراء،

سعادة النواب،

حضرة الرؤساء والسادة القضاة،

السيدات والسادة،

تشاء الصدف أن تفتتح ورشة العمل اليوم وأنا عائد لتوي مع صديقي النائب غسان مخيبر وممثلين لوزارة التنمية الإدارية ووزارة العدل من مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الخامسة المنعقدة في جمهورية باناما في أميركا اللاتينية. وعلى سبيل العلم فقد إشتراك في هذا المؤتمر 139 دولة و أكثر من الف وخمسمائة مندوب من مختلف أطراف الدنيا. ولا أخفيكم أنني عند وقوفي لإلقاء كلمتي في قاعة المؤتمرات التي تتسع لحوالي ألفي شخص تمالكني شعور مزدوج: شعور بالإحراج أن أكون على رأس وفد يمثل هذه الدولة الصغيرة لإلقاء كلمة لبنان الغارق الى حد كبير في الفساد، وشعور بالمسؤولية أن أكون على رأس وفد لدولة يجب أن تحاول الإفادة من تجارب الآخرين في محاربة الفساد. وقد خرجت من هذا المؤتمر الضخم باستنتاج أساسي مفاده: *vouloir, c'est pouvoir* الإرادة هي أساس العمل. فإرادة الخروج من الفساد، أو لنكن أكثر تواضعاً، إرادة ولوج الطريق الطويل للخروج من الفساد هي البداية. وبغياب الإرادة القوية والصلابة تبقى كل المعالجات في إطار المسكنات، في حين يضرب المرض أعضاء الجسم المريض أصلاً ويفتك بها.

ولا بد من التذكير بأن لبنان يخضع خلال سنتي 2013 و2014 لعملية تقييم من قبل الأمم المتحدة لجهة تقيده بالمعايير الدولية لمكافحة الفساد إن لجهة النصوص وإن لجهة الواقع. وخلافاً لما جرت عليه العادة، فقد قامت اللجنة اللبنانية المكلفة متابعة الموضوع بتنظيم تقرير

التقييم الذاتي اللبناني المطلوب من الأمم المتحدة. وقد قدمه لبنان قبل أشهر من المهلة المعطاة له، كما قام بنشره، وسيكون قريباً جداً بتصريف جميع اللبنانيين. وكل هذا اعتبر من قبل أخصائيي الأمم المتحدة إنجازاً يؤكد الجدية التي يتعاطى بها لبنان مع موضوع التقييم الذي يخضع له بموضوع مكافحة الفساد.

وكان لافتاً في مؤتمر باناما أن بعض الوفود بقيت في العموميات، وكأنها أرادت أن تقفل على نفسها وتضع رأسها في الرمل، والبعض الآخر، ومن بينها لبنان، وصفت الواقع وبينت ما تقوم به لمحاربة هذا الواقع المرير، والذي يتسبب به، على ما قاله رئيس الوفد التونسي الى مؤتمر باناما، شيطان صغير في داخل كل منا.

ايها السادة،

محاربة هذا الشيطان الصغير، والذي يكبر يوماً بعد يوم في لبنان، لا يمكن إلا أن تكون دائمة لأن هذا المرض قائم ما بقي الإنسان على الأرض، والحرب يجب أن تتم على مستويات مختلفة.

ففي البداية لا بد من عمل جبار ودائم من أجل حصول تغيير جذري في الذهنية المهيمنة في المجتمع اللبناني، وبصورة خاصة منذ بداية التسعينات. فقد بلغت الوقاحة حداً لا يطاق في القطاعين العام والخاص بحيث بات الفساد

جزءاً من الحياة اليومية، لا يخفيه الفاسد نفسه ولا تتذمر منه أكثرية اللبنانيين التي إعتادت على هذا النمط من الحياة معتبرة إياه أمراً طبيعياً. وهنا تكمن خطورة الأمر. فبعض من يتقاضى راتباً يكاد لا يكفي لمتطلبات الحياة اليومية تراه يقتني سيارة فخمة يزيد ثمنها عن راتب سنوات عديدة أو حتى يقتني بناء أو ربما أبنية دون أن يشعر أقله بالحياء. وأكثرية الناس تتعاطى معه بشكل عادي وكأن ما يقوم به هو الأمر الطبيعي والعادي. هنا يجب أن تبدأ محاربة الفساد: تغيير في العقلية المسيطرة على المجتمع اللبناني الذي إنقلب فيه سلم القيم.

الأمر الآخر الذي يجب أن لا يغيب عن بالنا يكمن في أن الفساد يطال المجتمع ككل، كما يطال إدارة الدولة، فضلاً عن أنه يطال الطبقة السياسية في لبنان. فإذا كان التعميم ظالماً وغير واقعي، إلا أنه لا يسعني إلا أن أقول بصراحة أن الفساد يضرب أيضاً في الطبقة السياسية منذ سنوات طويلة.

والفساد لا يعني فقط تقاضي أموال بصورة غير شرعية، بل يعني أيضاً إساءة إستعمال السلطة للحصول على منافع شخصية أو منافع للجماعة التي ننتمي إليها. والأمثلة في لبنان أكثر من أن تحصى، من تشريعات تصدر أحياناً على القياس ولحالات محددة ومعروفة سلفاً، وصولاً الى وضع أنظمة تطبيقية قابلة للتفسيرات المتعددة بحيث أصبحت الوساطة (ومن بينها دفع الرشوات) طريقاً واضح المعالم يكتسب شرعية شعبية إن صحت العبارة.

أيها الحضور الكريم،

المجتمع اللبناني الشعبي والإداري والسياسي يضربه الفساد بحيث بات يشبه عامود خشب مضروب بالسوس. والخوف هو من إنهيار هذا العامود الذي يسند سقف البيت وذلك بسبب إستمرار السوس في العيب به. والدواء المطلوب لهذا الداء القاتل لا ينحصر بالمؤتمرات والمحاضرات وحملات التوعية على أهميتها، بل وقبل كل شيء، في توفر إرادة صلبة لمكافحة الفساد من أعلى المستويات السياسية والقضائية والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية.

وإذا كنا نريد فعلاً محاربة الفساد لمنع إنهيار المجتمع وما تبقى من دولة قانون، فلا بد من قرار شجاع على أعلى المستويات السياسية والإقتصادية والقضائية والإعلامية يقضي بفتح جبهة (إن صح التعبير) ضد الفاسدين والمفسدين الكبار منهم قبل الصغار تشبه الى حد ما حملة الأيادي النظيفة في ايطاليا التي دفع ثمنها قضاة شهداء، إلا أنها إنتهت بانهيار جزء كبير من الطبقة السياسية والإدارية والإقتصادية في إيطاليا. إلا أن مثل هذه الحملة يلزمها بنيان قوي مبني على مجتمع يرفض بصورة فعلية تفشي الفساد، وعلى قضاء يحاسب نفسه بصورة دائمة لتنظيفها من الشوائب، فضلاً عن مؤازرة على مستوى السلطة السياسية العليا وعلى مستوى الإعلام والرأي العام، فلا نقف الى جانب الفاسد بحجة أنه من طائفتنا أو من تيارنا السياسي.

هل أنا غارق في الحلم؟ ربما. لكن فلنتذكر جميعاً أنه لو لم يحلم JULES VERNE، لما وصل الإنسان الى القمر.

وبانتظار بداية تحقق الحلم، لا بد من تشريعات مختلفة تتعلق بحماية كاشفي الفساد والحق بالوصول الى المعلومات فضلاً عن وضع نصوص قابلة للتطبيق تتعلق بالإثراء غير المشروع، وما أكثره في لبنان. وقد بدأ المجلس النيابي من خلال لجنة الإدارة والعدل بدراسة مشاريع قوانين تتعلق بهذه المواضيع وغيرها، وامل بإقرارها من قبل الهيئة العامة والمباشرة بتنفيذها بصورة فعلية.

وفي هذه الأثناء أيضاً يتوجب على اللبناني أن يعتبر نفسه معنياً بصورة شخصية بمكافحة الفساد لا أن يعتبر أن القضية لا تتعلق الا بالآخرين، كما يتوجب عدم فقدان الأمل بالاصلاح والإستسلام لواقع الحال بحجة عدم القدرة على التغيير. وفي هذا الإطار يعقد مؤتمرنا اليوم، وهو يشكل مدماً يضاف الى المداميك القائمة.

وفي نهاية حديثي أعود الى النقطة المفصلية: الإرادة هي الأساس. فإما نريد مكافحة الفساد، وإما نحن مستسلمون لواقعنا المرير. ولا يمكننا الإكتفاء بالشكوى. فهل نحن على استعداد للإقدام؟ دعونا نقرر بكل وضوح وشجاعة.

\*\*\*